

احتفظت بمستويات قوية للشريحة الأولى من رأس المال.. متخطية المتطلبات الرقابية

البنوك الكويتية تتمتع برسملة قوية.. رغم «كورونا»

علاء مجيد

تتمتع البنوك الكويتية التقليدية بمستويات جيدة من كفاية رأس المال، حيث تشير وكالات التصنيف العالمية إلى تفوق البنوك الخمسة، إذ تتخطى الشريحة الأولى من رأس مالها وفقا لاتفاقية بازل 3 والمتطلبات الرقابية في ذلك الشأن.

ووفقا لبيانات حصلت عليها «الأنباء» فإنه على الرغم من الثبات النسبي للمتطلبات الرقابية عند مستوى يقارب 9٪ طوال تلك الفترة إلا أن البنوك الكويتية التقليدية تتمتع بشريحة أولى لرأس مال تتراوح بين 11 و18٪. وأوضحت وكالات التصنيف أن مستويات الشريحة الأولى لرأس مال البنوك التقليدية في الكويت وحتى نهاية سبتمبر الماضي كانت مقاربة بشكل كبير لنفس مستوياتها في العام 2014 على الرغم من جائحة كورونا وما سببته من ضغوط على رسملة المؤسسات طوال الربعين الثاني والثالث من العام الماضي.

وحدد بنك الكويت المركزي آلية لمعالجة الأثر الناتج عن قرار البنوك بشأن تأجيل أقساط القروض الاستهلاكية والإسكانية وأقساط البطاقات الائتمانية لجميع العملاء لمدة 6 أشهر، بحيث تلتزم البنوك بمعالجة خسائر تأجيل أقساط القروض حسب المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 وفق ما تظهره شهادة مدقق الحسابات الخارجيين.

وذلك خصما على الأرباح المحجزة في بنود حقوق الملكية، على أن تتم إعادة بناء المبالغ المستخدمة من الأرباح المحجزة. ولغرض احتساب القاعدة الرأسمالية وفق تعليمات اتفاقية بازل 3 لدى إعداد البيانات الخاصة بالضوابط الرقابية ذات العلاقة، أتاح «المركز» للبنوك عدم الاعتماد بأثر معالجة خسائر تأجيل الأقساط على النحو السابق، وذلك باحتسابه بواقع 25٪ لكل

سنة خلال مهلة 4 سنوات تبدأ في 2021 وتنتهي في 2024. وتتمتع غالبية البنوك الكويتية بمستويات سيولة مريحة وقاعدة ودائع مستقرة إلا أن هناك بعض البنوك تعاني من تركيز التمويل، الذي يبقى تحديا مهما. وتوقعت الوكالات استمرار الضغوط على ربحية البنوك الكويتية في ظل ما تعانيه من أزمة فيروس كورونا تتضمن خفض وزن المخاطر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من 75٪ إلى 25٪ ورفع الحد الأقصى

في بناء المخصصات وسط توقعات «موديز» بتزايد معدلات التعثر. وكان البنك المركزي قد أصدر تعليمات تتضمن خفض المتطلبات الرقابية للبنوك لإعطاء مساحة إضافية لها للقيام بدورها الحيوي تجاه القطاعات الاقتصادية المنتجة والعملاء المتضررين في ظل أزمة فيروس كورونا تتضمن خفض وزن المخاطر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من 75٪ إلى 25٪ ورفع الحد الأقصى



خلال اجتماعها عبر تقنية الاتصال المرئي برئاسة الشيخ د. مشعل الجابر

«اللجنة الدائمة» بحث سبل تحسين وتطوير بيئة الأعمال وتعزيز التنافسية بالكويت



الشيخ د. مشعل الجابر مترسا اجتماع اللجنة عبر تقنية الاتصال المرئي

عقدت اللجنة الدائمة لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز التنافسية في الكويت (اللجنة الدائمة) اجتماعها يوم الثلاثاء الماضي عبر تقنية الاتصال المرئي، حيث ترأس الاجتماع رئيس اللجنة الدائمة مدير عام هيئة تشجيع الاستثمار المباشر الشيخ د. مشعل الجابر، بحضور الأعضاء الممثلين في اللجنة الدائمة

من الجهات الحكومية المعنية من كل من بلدية الكويت، وبنك الكويت المركزي، والإدارة العامة للمحارم، وهيئة أسواق المال، ووزارة الكهرباء والماء، ووزارة المالية، ووزارة العدل، ووزارة التجارة والصناعة، والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، والهيئة العامة للمعلومات المدنية، والهيئة العامة للقوى العاملة، والجهاز المركزي للمناقصات، إضافة إلى غرفة تجارة وصناعة الكويت، ولجنة الكويت الوطنية للتنافسية.

وأوضحت الهيئة في بيان صحفي، أن

رئيس اللجنة الدائمة رحب في بداية كلمته بالحضور شاكرًا لهم جهودهم التي قاموا بها مع فرق عمل المكونات المنبثقة عن اللجنة الدائمة في تحقيق الإصلاحات التي ساهمت في تثبيت اتجاه التحسن في بيئة الأعمال وانعكاسها في تحسين وضع الكويت في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، داعيا مواصلة تكثيف الجهود لتحسين وتطوير بيئة الأعمال وتعزيز تنافسية الكويت. وقد تم في الاجتماع استعراض ما تم إنجازه ومناقشة الأمور المستجدة وتبيان الخطوات المخطط لتنفيذها في الفترة المقبلة.

«هواوي» تدمج منتجاتها الذكية وخدماتها السحابية معاً وتوفر تجربة أكثر اتصالاً



مع التأكيد العام الماضي على الحاجة إلى العمل من المنزل وسيناريوهات التعلم الإلكتروني، شهد الطلب على الأجهزة اللوحية وأجهزة الحواسيب المحمولة طفرة هائلة. تتطلب كل أسرة الآن جهاز حاسوب محمولاً واحداً على الأقل لكل شخص، سواء كان للعمل أو للدراسة، والذي يمكن استكماله

بجهاز لوحي وهاتف ذكي لدمجها معاً. إلى جانب زيادة الطلب على أجهزة الحواسيب المحمولة، كانت هناك أيضاً زيادة على الأجهزة اللوحية. ومع ذلك، مع كلاً الجهازين معاً، يتم تحسين تجربة المستخدم بشكل أكبر من خلال ربطها في نظام بيئي واحد. هذا هو المكان الذي يأتي فيه الهاتف الذكي كجهاز مركزي للتحكم في كليهما والعمل كمصدر للتكامل السلس. حدث هذا التغيير الصناعي بقوة مع هواوي، التي تدمج منتجاتها الذكية وخدماتها السحابية جميعها في إطار إستراتيجية حياة سلسلة مدعومة بالذكاء الاصطناعي كجزء من خطة H+H لتزويد المستخدمين بتجربة غامرة ومتصلة. تحافظ هذه الاستراتيجية بشكل أساسي على الهاتف الذكي (1) في مركز كل شيء، مثل هاتف Mate 40 Pro، للاتصال بـ (8) فئات مختلفة من منتجات هواوي، ومجموعة واسعة من أجهزة إنترنت الأشياء (n) من خلال طبقات مثل Huawei Share وHilink (+).

وبالعودة إلى أجهزة الحواسيب المحمولة والأجهزة اللوحية، تعمل هواوي على تحسين تجربة المستخدم من خلال دمجها مع الهاتف الذكي لتوفير تفاعلات سلسلة وحلول ذكية. على سبيل المثال، فإن العمل والرد على الدردشات وحتى الرد على رسائل البريد الإلكتروني تتم بسهولة أكبر على الهاتف الذكي، ولكن التقاط الهاتف الذي باستمرار

«بيتكوين» قد تتجاوز الـ 100 ألف دولار في 2021!



ترجع الدولار إلى أدنى مستوياته في أسبوع يوم الثلاثاء الماضي، إذ أثار انخفاض عوائد سندات الخزانة الأميركية شكوكا بشأن توقعات أداء العملة الأميركية في ظل اقتراب إقرار حزمة تحفيز مالي كبيرة في الولايات المتحدة.

لكن العملة الرقمية بيتكوين قفزت لمستويات قياسية جديدة وتجه صوب مستوى رئيسي آخر هو 50 ألف دولار، لتترفع قيمتها بنسبة تزيد على 1000٪ منذ مارس 2020 في بداية جائحة «كوفيد 19»، فيما يتوقع محللون بأن تتخطى حاجز الـ 100 ألف دولار هذا العام.

ودفع المستثمرون الدولار لارتفاع في الأسابيع الأخيرة، إذ يتحرك الديموقراطيون سريعا لإقرار حزمة للتخفيف من تداعيات كورونا بقيمة

1,9 تريليون دولار يقترحها الرئيس جو بايدن، لكن بعض المحللين قالوا أن الإنفاق المالي الكبير مصحوبا باستمرار سياسة فائقة التيسير لمجلس الاحتياطي الاتحادي سيشكلان عاملين معاكسين للعملة الخضراء. وشهد سعر بيتكوين ارتفاعا إلى أعلى مستوى

لسياستها الاستثمارية، وفقا لإحدى الوثائق. ويعتبر ذلك علامة أخرى على أن العملة المشفرة تكتسب قوة جذب واسعة كنوع من الاستثمار. غالبا ما يروج المحتمسون للأصل الرقمي باعتباره وسيلة تحوط ضد التضخم ومخزنا للقيمة في عالم غارق في الحوافز وطباعة الجناح البنكي المركزي المتفشي.

وقبل أيام، أظهرت نتائج استطلاع بنك أوف أميركا لعملائه من المستثمرين والذين تتجاوز أصولهم حاجز النصف تريليون دولار توقعات باستمرار الرّخم على تداولات بيتكوين خلال الفترة المقبلة بعد حمى الشراء التي انتابت المستثمرين العام الماضي والتي تسببت في مكاسب قياسية للعملة المشفرة خلال العام الماضي بلغت نحو 400٪.

وقالت وكالة «بلومبيرغ» في تقرير لها استعرضت خلاله مقتطفات من التقرير إنه للمرة الأولى منذ العام 2017 التي يجمع فيها عملاء بنك أوف أميركا والبالغه أصولهم نحو 561 مليار دولار على أن بيتكوين هو الأصل الاستثماري الأكثر تداولاً وسط حالة غير مسبوقه من المضاربات لتنتاج وول ستريت على العملة المشفرة.

وتابع التقرير «المستثمرون المستطلعة آراؤهم من قبل البنك هذا الشهر يرون إشارات على أن المراكز طويلة الأجل في العملة المشفرة الأكبر على الإطلاق قد وصلت إلى مستويات غير مسبوقه في وقت يتوجه فيه المستثمرون الأفراد والمؤسسات على حد سواء نحو الحلاق بموجة صعود العملة المشفرة».

«معهد الصناديق السيادية»: استثماراتها بالطاقة المتجددة تراجعت إلى 1.2 مليار دولار بالعام الماضي

10,3 مليارات دولار استثمارات «الصناديق السيادية» بالنفط والغاز خلال 2020

محمود عيسى

قال معهد صناديق الثروة السيادية في تقرير حديثه له، أن صناديق الثروة الرئيسية الكبرى في العالم ومنها صندوق الثروة الكويتي تبني ثروتها من عائدات الهيدروكربونات، برغم العاطف المغاير الذي يتحدث من الاستثمار في الطاقة المتجددة. وأضاف المعهد أن عددا قليلا فقط من صناديق الثروة السيادية وجه جزء كبير من أصولها نحو الاستثمارات المتعلقة بالمناخ، حيث أن العديد من هذه الصناديق الكبرى في العالم تستمد تمويلها من الوقود الأحفوري مثل النفط والغاز الطبيعي، وعلى رأسها صندوق المعاشات الحكومي

النرويجي، والهيئة العامة للاستثمار الكويتية، وهيئة أبوظبي للاستثمار، وجهاز قطر للاستثمار، وصندوق الإسكان الدائم، وهي بعض صناديق الثروة السيادية التي تحصل على تمويل من مصادر الوقود الأحفوري، وقد شارك عدد من صناديق الثروة السيادية في إنشاء إطار صناديق الثروة السيادية لتسريع دمج تحصيل تغير المناخ في إدارة الاستثمارات، فيما انضم خمسة عشر صندوقا للثروة السيادية إلى هذا الكيان الإطاري. وللتعديل على ضلّة



استثمارات الصناديق السيادية في الطاقة الخضراء قال المعهد أن الصناديق في عام 2020 استثمرت على سبيل المثال وبشكل مباشر 10,26 مليارات دولار في مجموعة صناعة النفط والغاز مقارنة مع عام 2019 الذي شهد استثمارات مباشرة قدرها 6,18 مليارات دولار في النفط والغاز مقارنة بمبلغ 2,89 مليار دولار في مجموعة مصادر الطاقة المتجددة. ومضى المعهد إلى القول أن ثروة أكبر

صناديق الثروة السيادية في العالم تكونت بشكل كبير من الوقود الأحفوري كالنفط والغاز، وإذا أخذنا المنطق القائل بأن تلوث النفط والغاز يسهم في الاحتباس العالمي لكوكب الأرض، فإنه يمكن اعتبار صناديق الثروة السيادية مساهما ماليا في تغير المناخ، على غرار الشركات النفطية الكبرى مثل إكسون موبيل وبي وشيفرون. وقد دأب صناع السياسة وأساتذة الجامعات الغربيون منذ عام 2008 على حث صناديق الثروة السيادية على استخدام ثرواتهم من النفط

والغاز لتمويل مشروعات الطاقة المتجددة وتقنياتها، حيث يرى العديد من الأكاديميين والمنظمات مثل مركز التنمية التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - الأويسد - أن صناديق الثروة السيادية نظرا لحجمها الهائل وقوتها السوقية، تمتلك القدرة على تحقيق التغير الإيجابي للطاقة المتجددة لتحل محل الوقود الأحفوري. وعلى الرغم من اللغبة الخطابية القائلة أن صناديق الثروة السيادية تخصص مبالغ كبيرة من رؤوس أموالها في مصادر الطاقة المتجددة، فإن

بيانات الاستثمار المباشر تروي قصصا مختلفة، ناهيك عن أن هذا التحليل يستغني عن أرقام المبررين التي تستثمر في مصادر الطاقة المتجددة وشركات السيارات الكهربائية مثل شركة تسلا وشركة لوسيد موتورز، فضلا عن استثمارات السندات الخضراء. وختتم النظر بالقول إنه من وجهة النظر النوعية في الاستثمار، يمكن لمصادر الطاقة المتجددة أن تمثل عامل تصحيح جزئيا لرأس مال هذه الصناديق السيادية من انخفاض أسعار النفط أو استمرار هذا الانخفاض.

الاكتشاف تأكد عبر البئر التقييمية الثانية «Lang Lebah-2»

«كوفيك» تحقق أكبر اكتشاف للغاز بتاريخها في ماليزيا



الشيخ نواف الصباح

أعلنت الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية «كوفيك» أمس (الأربعاء)، أن شركتها التابعة «كوفيك ماليزيا» حققت أكبر إنجاز استكشافي للغاز في تاريخ الشركة، حيث قالت الشركة في بيان صحفي، إن الاكتشاف تم تأكيده عبر البئر التقييمية الثانية (Lang Lebah-2) في عقد مشاركة الإنتاج بقطاع (SK-410B) في ماليزيا.

وبينت أنها شرعت بحفر البئر الثانية بعد النتائج الإيجابية التي حققتها البئر التقييمية الأولى (Lang Lebah-1RDR2) في عام 2019 بقطاع (SK-410B) الذي يبعد نحو 90 كيلومترا عن ساحل سيراواك في ماليزيا. وذكرت كوفيك أنها تمتلك حصة عاملة تبلغ 42.5% من القطاع بالمشاركة مع شركة (بتروناس شاريجالي) التي تمتلك 15% والمشغل (بي.تي.تي.إي.بي.إتش.كي.أو) المحدودة، التي تمتلك 42.5%.

600 متر، وتمخضت نتائج اختيار إمكانات البئر عن إنتاج مستقر بمعدل 50 مليون قدم مكعب في اليوم. وذكرت أن النتائج أكدت وجود كميات وفيرة من الغاز بأكثر من ضعف التقديرات الأولية لعام 2019 مما يستطلب الإسراع في خطة تطوير المشروع.

ونقل البيان عن الرئيس التنفيذي بالوكالة لكوفيك الشيخ نواف الصباح قوله إن هذا الاكتشاف الناجح للغاز يقدر على مستوى عالمي ويأتي نتيجة لجهودنا الحثيثة لتعظيم القيمة للقطاع النفطي الكويتي وتوطيد دور «كوفيك» فيه عبر استكشاف الهيدروكربونات في أحواض غزيرة الإنتاج، مضيفا أن «كوفيك» لعبت دورا مؤثرا ونشطاً في هذا الاكتشاف الضخم، معربا عن فخره واعتزازه بموظفي الشركة. يذكر أن الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية هي شركة تابعة لمؤسسة البترول الكويتية وتعمل في مجال استكشاف وتطوير وإنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي خارج الكويت.